



سياسة حقوق التصويت  
صندوق النخبة المرن للأسهم  
السعودية

## سياسة حقوق التصويت

تدير الشركة السعودية للاقتصاد والتنمية للأوراق المالية (الشركة) صندوق النخبة للأسهم السعودية والذي يستثمر بالنيابة عن مالك الوحدات في الشركات المدرجة في أسواق المملكة العربية السعودية. واعتمدت سياسة حقوق التصويت في الشركات التي يمتلك الصندوق اسهما فيها لضمان الالتزام بنظام هيئة السوق المالية ولوائح التنفيذيّة، وللوفاء بواجبات الأمانة تجاه العملاء.

تستوجب المادة ٥٣ من لائحة صناديق الاستثمار الصادرة من هيئة السوق المالية ما يلي:

- أ. يجب على مدير الصندوق عند ممارسة أو عدم ممارسة أي من الحقوق المرتبطة بأصول أي صندوق عام، التصرف بما يحقق مصالح مالكي الوحدات.
- ب. يجب على مدير الصندوق القيام بالتالي في شأن حقوق التصويت (إن وجدت) المرتبطة بأي أصول لصندوق عام يديره:
  ١. وضع سياسة مكتوبة فيما يتعلق بحقوق التصويت يعتمدها مجلس إدارة الصندوق.
  ٢. ممارسة حقوق التصويت أو الامتناع من ممارستها وفقاً لما تقتضيه السياسة المكتوبة المعتمدة من قبل مجلس إدارة الصندوق، وحفظ سجل كامل يوثق ممارسة حقوق التصويت أو الامتناع عن ممارستها وأسباب ذلك.
- ج. يجب على مدير الصندوق العام الإفصاح في موقعه الإلكتروني وموقع السهوق الإلكتروني عن السياسات المتعلقة بحقوق التصويت التي يتبعها في الجمعيات العامة للشركات المدرجة، وذلك فيما يتعلق بكل صندوق استثمار عام يديره.

## السياسة العامة لحقوق التصويت:

وضعت هذه السياسة لتطبيقها على نحو يتم معه التأكد من أن حقوق التصويت تمارس لمصلحة مالكي وحدات الصندوق. يقرر مدير الصندوق بما يتناسب مع مصلحة الصندوق وفقاً لتقديره، وبعد التشاور مع إدارة المطابقة والالتزام، حضور وممارسة أو عدم ممارسة أي حقوق تصويت في الجمعيات العامة العادية وغير العادية للشركات التي يمتلك الصندوق اسهما فيها استناداً لما يلي:

١. سوف يكون المبدأ الذي يحكم التصويت هو حماية حقوق مالكي الوحدات في الصندوق وامتيازاتهم وتعزيز قيمة استثماراتهم.
  ٢. المساهمة في تحسين حوكمة الشركات المعنية.
  ٣. تعزيز ورفع مستوى المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية والنهج الحكيم لدى الشركات المعنية.
  ٤. تجنب حالات تضارب المصالح التي قد تنشأ بين مصلحة الشركة ومصالح مالكي الوحدات.
- يتم النظر في كل بند مقدم للتصويت عليه على أساس الوقائع والظروف ذات الصلة وتعامل كل حالة على حدة. وتمتلك الشركة كافة الصلاحيات للتصرف من أجل حماية مصلحة مالكي الوحدات. ينحصر دور إدارة المطابقة والالتزام في التأكد من أن قرارات التصويت تتم وفقاً لنظام السوق المالية ولوائح التنفيذيّة.

سيتم الاحتفاظ بسياسة حقوق التصويت وسجل يوثق ممارسة حقوق التصويت وفقاً للمتطلبات النظامية. وتمت الموافقة على هذه السياسة من قبل مجلس إدارة الصندوق.